الأرجنتين:
سلطة مركزية ونمو متأخر

أنطونيو م. هيرنانديز Antonio M.Hernandez

تعرضت الأرجنتين عبر التاريخ إلى درجة عالية من تركيز السلطة في السلطة التنفيذية الوطنية المتواجدة في العاصمة بوينس آيرس التي هي أيضاً مركز القوة الاقتصادية والمالية. إن هذه الظاهرة بدورها قد أدت إلى انعكاسات على صعيد عمل المؤسسات الديمقراطية وتشريع الفدرالية. وبينما تكمن الأسباب جزئياً في مشاكل تصميم المؤسسات والتي يمكن حلها من خلال تغيير دستوري أو قانوني، إلا أنها تعود أيضاً إلى الثقافة السياسية وعدم احترام المبادئ الدستورية وسيادة القانون، والتي بحاجة إلى حل يجب العمل من أجل إيجاده.

يعكس الدستور الوطني الأرجنتيني، الذي نشر في الأصل عام ١٨٥٣، التأثير المشترك لدستور الولايات المتحدة وتقليد القانون المدني وذلك في تصميم كل

من النظام الفدرالي ومؤسسات الحكومة. تتكون الفدرالية من النطاق الفدرالي أو الوطني للحكومة، و٢٣ مقاطعة، ومدينة بوينس آيرس ذات الحكم الذاتي، والتي هي أيضاً العاصمة الفدرالية، حيث يقوم الدستور بتوزيع السلطة بينها. جمع تأسيس الفدرالية عام ١٨٥٣ بين ١٤ مقاطعة، وكما هو الحال لدى الفدراليات التي تؤسس بهذه الطريقة، يكون لدى كل نطاق حكومي دستوره ومؤسساته الحكومية الخاصة. ينطوي النموذج المؤسساتي على الفصل ما بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وهذا يشتمل على الانتخاب المباشر للرئيس الفدرالي، وحكام المقاطعات، ورئيس حكومة(Jefe de Gobierno) مدينة بوينس آيرس ذات الحكم الذاتي. ومنذ عام ١٩٩٤ أصبح متاحاً إجراء ديمقراطي مباشر من خلال الاستفتاء و "المبادرة" والتي هي سلطة الشعب لعرض القوانين أمام مجلس النواب Chamber of Deputies .

وكما هو الحال في البلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية فإن الأرجنتين قد تعرضت إلى صعوبات كبيرة في استقرار نظامها السياسي. حيث نرى هذا الأمر، على سبيل المثال، في سلسلة الانقلابات العسكرية التي حدثت بين الأعوام ١٩٣٠ و ١٩٨٣ والتي أثرت على النظام الدستوري والديمقراطية. إن عدم الاستقرار هذا كان سبباً رئيسياً في مركزة السلطة، كما أن جولات التعديل الدستوري المتتالية أدت بدورها إلى إعاقة تطبيق الحكم الذاتي في المقاطعات والبلديات. فبينما عادت الأرجنتين لحسن الحظ إلى الشكل الديمقراطي في الحكم عام ١٩٨٣ إلا أن أداء مؤسساتها بقي دون المستوى المقبول في عدة أوجه. إن تاريخ العشرين سنة الماضية يشوبه انعدام الجودة المؤسساتية بسبب تعرض الدولة إلى حالات طوارئ سياسية واقتصادية واجتماعية مستمرة مما يشير إلى عدم نضوج سياسي وقانوني يجب التغلب عليه.

لم يعمل النظام الدستوري ولسوء الحظ بالشكل الملائم، وبالتالي، لم تعمل المؤسسات الجمهورية والفدرالية بالشكل المناسب. تبقى المشكلة الرئيسية في عدم اتزان السلطة في النظامين الفدرالي والمحلي.

وبإعادة تأسيس الديمقراطية عام ١٩٨٣ تقدمت ممارسة الحكم الذاتي في المقاطعات والبلديات وتم تحديث نظام الحقوق العامة من خلال إصلاحات في دساتير المقاطعات، ثم جاءت الإصلاحات الدستورية الوطنية عام ١٩٩٤ التي أكدت على لامركزية السلطة من خلال تعزيز المبادئ الفدرالية والاعتراف بالحكم الذاتي المحلي ومنح مركز خاص إلى مدينة بوينس آيرس ذات الحكم الذاتي.

إلا أن انعدام الجودة لدى المؤسسات الأرجنتينية قد حرم الدولة من الالتزام بشكل كاف بالطبيعة الفدرالية للدستور. لا تستطيع الدولة التغلب على اعتماد المقاطعات الاقتصادي والمالي والسياسي والاجتماعي

الواضح على الحكومة الفدرالية. وقد كانت المفاوضات المتعلقة بالمشاركة المالية غير حاسمة ولا يوجد حتى الآن تشريع بالرغم من مضي ثمانية أعوام على انتهاء الإطار الزمني الدستوري.

لم يعمل النظام الدستوري ولسوء الحظ بالشكل الملائم، وبالتالي، لم تعمل المؤسسات الجمهورية والفدرالية بالشكل المناسب. تبقى المشكلة الرئيسية في عدم اتزان السلطة في النظامين الفدرالي والمحلي. بالتالي فإن القوة السياسية الحقيقية تتمركز بأيدي الرئيس والحكام، ويضاف إلى هذا هيمنة الرئيس والحكومة الوطنية على حكام المقاطعات وعلى المقاطعات مما يؤدي إلى مركزية لسلطة هي بعيدة عن المبادئ الدستورية.

إن المشاكل السياسية المشار إليها أعلاه تؤدي إلى وضع يمنع الأرجنتين من معالجة قضية حساسة مثل قضية النظام الفدرالي وخاصة التعديلات التي يجب إجرائها للالتزام بمبادئ الدستور. يشمل النظام الجمهوري ضمن أهدافه المعلنة على غايات الحرية والمساواة بين جميع الناس والتقسيم الأفقي للسلطة. يمكن تحقيق الفدرالية كشكل من أشكال السلطة غير المركزية فقط من خلال نظام ديمقراطي سياسي يقرب السلطة من الشعب ويعمل كعامل ضبط عمودي في الدولة. في الواقع، إن الحكم الذاتي المحلي النشط يستلزم مشاركة المواطنين الفعالة من أجل الوصول إلى حكم رشيد، كما تعمل هذه المشاركة على توفير رقابة على سلطة الحكومة الوطنية.

بالإمكان عمل عدد من التغييرات الهامة من أجل معالجة فقر أداء المؤسسات الأرجنتينية مثل:

- الالتزام بمبادئ النظام الجمهوري والفدرالي المقام تحت الدستور الوطني
- تعزيز الدور الفدرالي لمجلس الشيوخ
- التأكيد على دور محكمة العدل العليا كضامن للفدرالية ولتوازن السلطات
- التركيز على التعليم الديمقراطي في جميع المستويات
- المبادرة بإصلاحات سياسية عميقة تهدف إلى تحسين الأحزاب السياسية التي لا تقوم حالياً بأداء دورها بشكل مناسب ضمن النظام المؤسساتي.

أما فيما يتعلق بالاتجاهات المستقبلية فنجد أن أفضل فرص للدولة تظل ضمن فرص العولمة وتعميق عملية لامركزية السلطة. لهذا السبب نجد اليوم أنه تم صياغة كلمة جديدة هي "عالمي محلي"“Glocal” مما يشير إلى أن الناس عليها أن تفكر من منطلق عالمي ولكن تعمل في نطاق محلي. أما فيما يتعلق بالمخاطر التي يجب معالجتها فإنه من المستحيل إخفاء حجم الأزمة التي تعانيها الدولة. لقد كان على الأرجنتين بسبب تأخر النمو الاقتصادي والاجتماعي أن تلتزم تاريخياً بالتركيز فقط على المشاكل الظرفية التي تحول دون حل المشاكل الهيكلية الأعمق منها.